الأمم المتحدة

A/C.2/78/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

Distr.: General
30 October 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد أمورين ..... (أوروغواي)

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(ج) الحد من مخاطر الكوارث

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي

(ز) التعليم من أجل التنمية المستدامة

(ح) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

(ط) مكافحة العواصف الرملية والترابية

(ي) تعزيز التعاون في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

بيان من رئيس الجمعية العامة

1 - **السيد فرانسيس** (ترينيداد وتوباغو)، رئيس الجمعية العامة: قال إنه يود الإعراب عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية في الشرق الأوسط في أعقاب الهجمات التي شنتها حركة حماس قبل يومين، مما أدى إلى تصعيد خلَّف مئات القتلى وعشرات الجرحى في إسرائيل ودولة فلسطين. فالعنف ليس سبيلا كفيلا بالمضي قدما. وهو لا يوفر سلاما مستداما ولا ازدهارا لأي من الأطراف المعنية، وقد تبين أنه لا يؤدي إلا إلى مزيد من سفك الدماء والنزاع والمآسي، بينما يدفع الضحايا الأبرياء ثمن ذلك في معظم الحالات. ودعا إلى وقف العنف فوراً، وإلى ممارسة جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس، وإلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة في مناقشات دبلوماسية لتهدئة الوضع وحماية المدنيين، ورسم طريق للتوصل إلى حل الدولتين، الذي يوفر السلام والتقدم والازدهار للجميع.

2 - وانتقل إلى أعمال اللجنة الثانية، فأشار إلى أن القضايا التي تندرج ضمن اختصاص اللجنة تقع في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولها أهمية أساسية في السعي الجماعي لتحقيق السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع على صعيد العالم. وقد استمر تزايد مسؤوليات اللجنة سنة تلو الأخرى. ورغم أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد انتهت، فلا تزال آثارها تظهر في مختلف الاقتصادات والمجتمعات، وتمس كل جانب من جوانب جدول أعمال اللجنة.

3 - وأضاف قائلا إن من الواضح أن العالم يكتنفه انعدام المساواة. وتتفاقم أزمة المناخ. ولا تزال أزمات الجوع وانعدام الأمن الغذائي والديون تتزايد في كثير من البلدان، ويمكن أن يُتوقع أنها ستزداد حدة، لا سيما لدى أضعف البلدان. وفي الوقت نفسه، ما زالت رحى الحرب في أوكرانيا وغيرها من النزاعات تدور في جميع أنحاء العالم.

4 - وأشار إلى ضرورة إيجاد طريق جديد لقياس انعدام المساواة والتصدي له، إلى جانب آليات جديدة لإعادة هيكلة الديون وضمان نظام مالي دولي أكثر عدلا. وينبغي للجنة أن تتيح الاسترشاد في مداولاتها ومفاوضاتها بالإعلان السياسي الذي اعتمده قادة العالم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا تحت رعاية الجمعية العامة (الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة). فالدعوات الواردة في هذا الإعلان إلى اتخاذ إجراءات حاسمة توفر قائمة بالإجراءات التي يجب اتخاذها لزيادة التقدم في تحقيق الأهداف.

5 - وأردف قائلا إن الخطط والأدوات اللازمة لتحقيق القدرة الجماعية على الصمود موجودة بالفعل. ولكن ما ينقصنا هو الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات. واللجنة في وضع مثالي لحفز العمل في هذا الصدد. غير أنه أشار إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من الاتفاق على 10 برامج للسنة الحالية، وينبغي للجان الرئيسية أن تنظر فيها الآن. وحث اللجنة الثانية على دراسة البرامج المفتوحة ذات الصلة على وجه الاستعجال، وإطلاع اللجنة الخامسة على النتائج بأسرع ما يمكن حتى يتسنى لها أن تأخذ هذه المدخلات في الاعتبار. وأفاد بأنه، في انتظار ذلك، قرر إعادة إطلاق مجلس المستشارين لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأعرب عن ثقته أن من شأن العمل بشكل تعاوني تعزيز النظام المتعدد الأطراف وتحسينه وبناء القدرة على تحقيق الاستدامة.

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (A/78/80-E/2023/64 و A/78/210 و A/78/228 و A/78/276 و A/78/280 و A/78/312 و A/78/362 و A/78/372 و A/78/393)

(أ) **صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21** (A/78/208)

(ب) **متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (A/78/222)

(ج) **الحد من مخاطر الكوارث** (A/78/267)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة** (A/78/209)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (A/78/209)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (A/78/209)

(ز) **التعليم من أجل التنمية المستدامة** (A/78/219)

(ح) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (A/78/201)

(ط) مكافحة العواصف الرملية والترابية (A/78/237)

(ي) تعزيز التعاون في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (A/78/293)

6 - **السيدة تاهتينن** (الموظفة المسؤولة عن شعبة أهداف التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): تكلمت عبر وصلة فيديو، فقالت إنها تود عرض خمسة تقارير للأمين العام. فأولاً، أقر الأمين العام، في تقريره المعنون "تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة: عدم ترك أي أحد خلف الركب" (A/78/228)، بأن العلم والتكنولوجيا ينطويان على إمكانية التعجيل بالتغيير التحويلي في الممارسات الزراعية دعما لخطة عام 2030، وقدم تحليلا للاتجاهات المتعلقة بالتكنولوجيا في الزراعة، مشددا على أن هذه التكنولوجيا يجب أن تقترن بمجموعة من عوامل التمكين الاجتماعية والسياسية والمؤسسية.

7 - وثانياً، أشارت إلى أن الأمين العام أحال في تقريره عن التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار (A/78/276)، آراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، واستكشف إمكانية إنشاء قاعدة بيانات، وخيارات للإطار المؤسسي الأنسب لقاعدة بيانات من هذا القبيل، وحدد الهيئات الحكومية الدولية المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة لمواصلة النظر في التدابير التعاونية المتوخاة في قرار الجمعية العامة 213/74 وتنفيذها.

8 - وثالثاً، أفادت بأن الأمين العام أشار في تقريره المعنون "صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21" (A/78/208)، إلى أن التصدي للتحديات العديدة الراهنة في العالم يتطلب تغييرا تاما للطريقة التي تتم بها الأعمال. وللتعجيل بالتحول نحو استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، لا بد أن تُحدث السياسات الحكومية والبيئة التنظيمية تغييرات في القطاعات الصناعية وسلاسل القيمة ذات التأثير الكبير وتعالج الفجوة في تمويل التنمية المستدامة بتهيئة بيئة تمكينية لاستثمارات القطاع الخاص.

9 - ورابعاً، ذكرت أن الأمين العام قدم في تقريره المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/78/222)، آخر المستجدات عن أنشطة الدول الأعضاء المقدمة للتقارير ومنظومة الأمم المتحدة، وعن منصة البيانات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك موجز لتوصيات الفريق، والعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يشمل المجالات المحتملة لاتخاذ مزيد من الإجراءات بعد المؤتمر.

10 - وخامساً، قالت إن الأمين العام قدم في تقريره عن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة (A/78/201)، لمحة عامة عن متابعة الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، الذي عقد في عام 2021، وعقد الأمم المتحدة للطاقة المستدامة للجميع (2014-2024)، بما في ذلك الجهود ذات الصلة المبذولة مؤخرا لإثراء استعراض الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وأبرز الأمين العام أن التقييم العالمي لزيادة التعجيل بتنفيذ الهدف 7، المقرر إجراؤه في عام 2024 بمناسبة انتهاء العقد، يمثل فرصة فريدة لتعبئة الإجراءات وتبادل الخبرات وتحفيز الشراكات والتمويل والاستثمارات، عن طريق الاتفاق بشأن الطاقة مثلا.

11 - **السيدة ميسا موريو** (نائبة الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا): تكلمت عبر وصلة فيديو، فعرضت مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (A/78/209، الفرع الثاني).وقالت إن على الرغم من وجود رغبة لدى المجتمع الدولي في إحداث تحول في نموذج إدارة الجفاف نحو اتخاذ إجراءات استباقية تهيئ البلدان والمجتمعات المحلية على نحو أفضل لمواجهة حالات الجفاف في المستقبل، يتعين أن تتم الزيادة في تبادل المعلومات والموارد والإرادة السياسية في هذا الصدد. ودعت الجمعية العامة إلى تشجيع أعضائها على الانضمام إلى التحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف، الذي أطلق في عام 2022.

12 - وأشارت إلى أن الأمين العام أبرز في تقريره المعنون "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: نحو تنفيذ خطة إنقاذ للناس والكوكب" (A/78/80-E/2023/64)، أن العالم فقد ما لا يقل عن 100 مليون هكتار من الأراضي السليمة والمنتجة كل عام بين عامي 2015 و 2019. وهناك ارتباط بين المناطق المتأثرة بتدهور

الأراضي والتصحر والجفاف والمناطق التي يوجد فيها أفقر الناس وأشدهم جوعا. ولمواجهة الأزمات المتشابكة المتمثلة في الطبيعة والمناخ وتدهور الأراضي والنزاعات، لا بد من تعبئة الموارد التقنية والاقتصادية على نطاق غير مسبوق للاستثمار في إصلاح الأراضي وبناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف.

13 - **السيدة ميزوتوري** (الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث): عرضت، في بيان مسجل مسبقا بالفيديو، تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (A/78/267)، الذي يتضمن النتائج الرئيسية التي انبثقت عن استعراض إطار سنداي في منتصف المدة واعتُمدت في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة في أيار/مايو 2023. وقالت إن البلدان، رغم التقدم الذي أحرزته، ليست على المسار الصحيح نحو تحقيق النتيجة المتوقعة من إطار سنداي بحلول عام 2030. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات معجلة وموسعة وقائمة على الوعي بالمخاطر، وحاجة واضحة إلى تعزيز إدارة المخاطر على جميع المستويات.

14 - وأضافت قائلة إن الأحداث الأخيرة أبرزت أن الكوارث يمكن أن تؤدي على الفور إلى محو عقود من التنمية، وأن أي خطة تنمية ستكون مقصِّرة إذا لم تتضمن الحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وينطبق ذلك بصفة خاصة على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، كما ينطبق على البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات معينة، والتي تعاني من عواقب أشد من الكوارث، سواء من حيث الوفيات أو السكان المتضررين أو الأثر الاقتصادي. وأشارت إلى أن العمليات والنتائج الرئيسية المقبلة، بما فيها الإطاران اللذان سيخلفان برنامج عمل فيينا للعقد 2014-2024 لصالح البلدان النامية غير الساحلية ومسار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، تتيح فرصة فريدة لتأييد التنمية وتقديم توجيهات من أجل تحقيقها تأخذ في الاعتبار أوجه الضعف والتحديات الفريدة التي تواجهها هاتان المجموعتان من البلدان. وإضافة إلى ذلك، سيتسنى في العام المقبل اتخاذ خطوات ملموسة نحو تنشيط النظام المتعدد الأطراف ليكون أكثر قدرة على دعم اتباع نهج قائم على الوعي بالمخاطر إزاء التنمية، بما في ذلك أثناء مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024.

15 - **السيدة نورونها** (مديرة مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة): عرضت تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (A/78/293)، الذي يسلط الضوء على الاستراتيجيات الفعالة لإدارة المناطق الساحلية إدارة متكاملة. وقالت إن زيادة الاستثمارات في بناء القدرات في شكل منح، بدلا من القروض، تكتسي أهمية بالغة لزيادة قدرة البلدان النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الاستثمار في نُهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي تعالج ضعف النظم الإيكولوجية في مواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وزيادة التلوث.

16 - **السيدة زيفكوفيتش** (الأمينة العامة المساعدة ومديرة البرنامج المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): عرضت تقرير الأمين العام عن التعاون والتنسيق الدوليين من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية (A/78/312) فقالت إنه، رغم مرور 32 عاما على إغلاق موقع الاختبار النووي في سيميبالاتينسك، لا تزال العواقب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية السلبية قائمة. وخلال هذه الفترة، ظلت حكومة كازاخستان، بدعم من المجتمع الدولي، تعمل بنشاط من أجل تحسين رفاه السكان المتضررين وسبل عيشهم. ونُفذ عدد من البرامج والاستراتيجيات الوطنية للنهوض بالأولوية العامة المتمثلة في الإنعاش داخل المنطقة. ففي عام 2022، أنشأت حكومة كازاخستان ثلاث مناطق جديدة، منها منطقة أباي، التي كان مركزها الإداري، مدينة سيمي، يعرف سابقا باسم سيميبالاتينسك. ويُتوقع أن يؤدي هذا الإصلاح الإداري إلى زيادة الاستثمار في المنطقة، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتعزيز تطوير البنية الأساسية.

17 - وأضافت قائلة إن عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، من بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تواصل تقديم دعم محدد الأهداف، إلى جانب الشركاء الدوليين. وعلى الرغم من هذا الدعم، تتطلب التنمية المستدامة الطويلة الأجل في المنطقة المتضررة جهودا تعاونية مستمرة. ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بالرعاية الصحية، وأوجه التفاوت الاقتصادي، والعنف الجنساني. وأشارت إلى أن التقرير يوجز عدة أولويات للعمل في المستقبل، بهدف إصلاح المناطق المتأثرة بموقع التجارب، مما يدل على أنه تم إرساء أساس متين لتحقيق هذه الغاية. ولا تزال الأمم

المتحدة ملتزمة بدعم جهود كازاخستان لإعادة موقع التجارب السابق والمناطق المحيطة به إلى الوضع الطبيعي.

18 - **السيد كوبر** (الأمين التنفيذي بالنيابة لاتفاقية التنوع البيولوجي): عرض مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي (A/78/209، الفرع الثالث)، في بيان مسجل مسبقا بالفيديو، فقال إن الجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2022، شهد مستويات غير مسبوقة من مشاركة الحكومات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والمالية والأوساط العلمية. وأضاف أن أكثر من 000 10 مندوب من 190 بلدا حضروا هذا الاجتماع واعتمدوا 34 مقررا، بما في ذلك المقرر 4/15 بشأن إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي حدد أربعة أهداف لعام 2050 و 23 هدفا لاتخاذ إجراءات عاجلة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030. وكان التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الإطار انتصارا لتعددية الأطراف، ومن الآن فصاعدا، يتعين على جميع الأطراف في الاتفاقية أن تنتقل من الاتفاق إلى العمل. وقرر مؤتمر الأطراف أيضا إنشاء آلية متعددة الأطراف لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية. وسيكون وضع هذه الآلية وتفعيلها موضع مزيد من المفاوضات.

19 - وأشار إلى أن العالم لا يمضي على المسار الصحيح في تقدمه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستمرار فقدان التنوع البيولوجي يعرض هذا التقدم للخطر. وسيسهم تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في الجهود المبذولة في هذا الصدد.

20 - **السيدة يوروسيفيتش** (المديرة التنفيذية، منظمة السياحة العالمية): تكلمت عبر وصلة فيديو، فعرضت تقرير الأمين العام عن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى (A/78/210). وقالت إن قطاع السياحة يتيح فرصا كبيرة، باعتباره محركا قويا للتنمية المستدامة. وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، ألحق التراجع الاقتصادي العالمي خسائر فادحة بقطاع السياحة. غير أن دول أمريكا الوسطى بذلت جهودا كبيرة لإنعاش هذا القطاع وتعزيزه، نظرا لأهميته كمصدر رئيسي للعمالة والعملة الأجنبية. وقد تحول التركيز إلى ضرورة تعزيز قدرة القطاع على الصمود من خلال زيادة إدماج السياحة في المجتمعات، وعمليات الاستدامة، وتحديد تدابير فعلية للعمل.

21 - وأضافت قائلة إن الدول التي قدمت مساهمات في التقرير تخطو خطوات كبيرة، عن طريق السياحة المستدامة، نحو تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية والحد من البصمة المناخية والبيئة لهذا القطاع. ولضمان زيادة الدعم المقدم من قطاع السياحة في إيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملين للجميع، من الأهمية بمكان تعزيز مشاركة المجتمع، لا سيما لدى النساء والفتيات والشباب، وتهيئة بيئة أقوى للأعمال التجارية. ولتحقيق هذه الغاية، تحتاج الدول إلى الدعم في جهودها الرامية إلى زيادة مساهمة القطاع إلى أقصى حد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية. وتتطلب التحديات العالمية، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، استجابات سياساتية جديدة ومبتكرة، وتغييرات مجتمعية وترتيبات مؤسسية. ويلزم تحويل عمليات السياحة، لضمان اتساقها مع أهداف العمل المناخي الدولي والحد من الانبعاثات.

22 - وأشارت إلى أنه لا بد من اعتماد نهج كلي متكامل وشامل لعدة قطاعات في بناء قدرة القطاع على الصمود، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على السياحة. ويتعين تعزيز تطوير البنية التحتية للسياحة، وتدابير الدعم وخطط التنويع، بوسائل منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، بغية دعم المجتمعات المحلية والحفاظ على ثقافتها وتراثها، في إطار عملية الإنعاش. وفي هذا الصدد، توصي منظمة السياحة العالمية بإعادة تسمية مشروع القرار المنبثق عن التقرير لتصبح "السياحة المستدامة والقادرة على الصمود والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى"، مراعاةً لضرورة تعزيز القدرة على الصمود في مجال السياحة المستدامة وإدماجها على نحو كامل في جميع الاستراتيجيات الإنمائية. ويوصى أيضا بتمديد فترة تواتر تقديم التقرير، من سنتين إلى ثلاث سنوات أو أكثر، من أجل تحسين جدوى نتائج الإبلاغ وتخفيف العبء على الإدارات الوطنية.

23 - **السيد فيوليتي** (كبير مديري تنسيق البرامج في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): تكلم عبر وصلة فيديو، فعرض مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية (A/78/209، الفرع الأول). وأضاف أن الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في مصر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022،

أقرت بأحدث النصائح العلمية المتعلقة بالضرورة الملحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، فإن خطة شرم الشيخ للتنفيذ تدعو الأطراف إلى التعجيل بتطوير التكنولوجيات ونشرها وتعميمها واعتماد سياسات للانتقال إلى نظم طاقة منخفضة الانبعاثات. وقد تحققت نتائج هامة ومؤثرة في مجالات المفاوضات الموضوعية الرئيسية المتعلقة بالخسائر والأضرار، والتمويل، والانتقال العادل، والتكيف، والتخفيف، والزراعة.

24 - وذكر أن مؤتمر الأطراف أقر أيضا بأن أصحاب المصلحة من غير الأطراف قدموا مساهمة هامة من أجل تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بموجب الاتفاقية. وينبغي مواصلة التعاون بين الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف وتسريعه. وإضافة إلى ذلك، دعت الأطراف الأمانة إلى ضمان قدر أكبر من المساءلة عن المبادرات الطوعية من خلال بوابة العمل المناخي العالمي. وفي الفترة السابقة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ينبغي للجمعية العامة أن تحث الأطراف في الاتفاقية التي لم تصدق بعد على اتفاق باريس على إيداع صكوك تصديقها على الاتفاق أو قبولها له أو انضمامها إليه أو موافقتها عليه، على وجه السرعة، من أجل ضمان عالميته. ويجب على الأطراف أن تستجيب بسرعة للدعوات إلى العمل والدعم فيما يتعلق بالمناخ، بسبل منها مراجعة وتعزيز أهدافها لعام 2030 ومساهماتها المحددة وطنيا. وأخيراً، قال إنه ينبغي للأطراف التي لم تقدم بعد استراتيجياتها الإنمائية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات أو خططها الوطنية للتكيف وبلاغاتها المتعلقة بالتكيف أن تعجل بإعدادها وتقديمها.

25 - **السيد لي** (مدير شعبة الأراضي والمياه في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة): عرض في بيان مسجل مسبقا بالفيديو تقرير الأمين العام عن مكافحة العواصف الرملية والترابية (A/78/237). وأشار إلى أن التقرير يستند إلى مساهمات مقدمة من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، ويسلط الضوء على الأنشطة والمبادرات المضطلع بها خلال الفترة من منتصف عام 2022 إلى منتصف عام 2023. كما إن التقرير يعكس الوعي المتزايد بالعواصف الرملية والترابية نتيجة للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بها. والتطورات والأنشطة الواردة في التقرير مرتبة في أربعة مجالات رئيسية هي: التطورات الشاملة؛ والرصد والتنبؤ والإنذار المبكر؛ والتخفيف من الآثار وقابلية التأثر والقدرة على الصمود؛ والتخفيف من مصادر العواصف.

26 - وأضاف قائلا إن الأخطار العابرة للحدود التي تشكلها العواصف الرملية والترابية على المجتمع تعوق إلى حد كبير تحقيق التنمية المستدامة. ويواصل ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية، تحت قيادة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، جهوده للانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، وهي عملية سيتم التعجيل بها من خلال زيادة الموارد المالية والبشرية. ويشدد التقرير على الحاجة المتزايدة إلى تعزيز التعاون على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي بشأن هذه المسألة، وزيادة تبادل المعارف بين الحكومات والأطراف المعنية الأخرى بشأن السياسات والممارسات الجيدة من أجل التصدي للتحديات التي تشكلها العواصف الرملية والترابية.

27 - **السيد مينشنبرغ** (مدير مكتب نيويورك لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): عرض مذكرة الأمين العام بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/78/219)، فقال إن التقدم في مجال التعليم أمر أساسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. غير أنه لا تزال أزمتان مترابطتان، إحداهما تتعلق بالإنصاف والإدماج والأخرى بالنوعية والجدوى، تؤثران على التعليم. وقد تفاقمت هذه الأزمات بسبب عدم كفاية تمويل الاستثمار في القطاع وانعدام الإنصاف في هذا التمويل. ويبين التقرير بوضوح ضرورة تحويل نظم التعليم، بغية التصدي للتحديات المرتبطة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث والتكيف معها والتخفيف منها، بتعبئة الإجراءات الجماعية وتغيير المواقف وأنماط السلوك.

28 - وأضاف قائلا إن اليونسكو أطلقت شراكة من أجل التعليم في مجال مراعاة البيئة من أجل اتخاذ إجراءات قوية ومنسقة وشاملة لتسريع وتحسين تنفيذ التعليم في مجال تغير المناخ. وانضم إلى الشراكة ما مجموعه 80 دولة عضوا وأكثر من 000 1 من الأطراف المعنية، وهي تعمل على جعل المدارس والمناهج الدراسية ونظم تدريب المعلمين والمجتمعات المحلية أكثر مراعاة للبيئة. ويجري إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء تابع للأمم المتحدة مخصص لضمان التآزر والتنسيق في التنفيذ على الصعيد القطري والتعجيل بالتمويل المواضيعي للتعليم في مجال مراعاة البيئة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قادت اليونسكو إصلاح تنسيق الهدف 4 ورصده، بطرق منها دعم اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالهدف 4.

29 - وأردف قائلا إن التقرير يقدم معلومات مستكملة عن الآلية العالمية للتعاون في مجال التعليم ومتابعة قمة تحويل التعليم التي

عقدت في عام 2022. وقد أتاحت هذه القمة حشد الطموح والتضامن والحلول لتحقيق الهدف 4. وحدد أكثر من 140 بلدا التزامات وطنية بتحويل نظمها التعليمية، وأقيمت ست شراكات عالمية، من بينها شراكات متعلقة بالتعلم التأسيسي وتخضير التعليم. ولرصد التقدم المحرز بشأن الالتزامات الوطنية والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة، أطلقت اليونسكو واللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى لوحة لمتابعة الالتزامات والإجراءات القطرية. ولضمان المساءلة بين أصحاب المصلحة، ستعرض لوحة المتابعة الممارسات الجيدة وستتيح التبادل بين البلدان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظل تنفيذ الإطار المعنون "التعليم من أجل التنمية المستدامة: نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" والاعتراف به على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي. وبذل الآلاف من الشركاء وأصحاب المصلحة في مجال التعليم جهودا متنوعة للتعجيل بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في البلدان والمجتمعات المحلية. ويعكف نحو 93 بلدا على وضع مبادرات خاصة بكل منها ضمن ذلك الإطار، ومن المتوقع أن يطلق ما يقرب من 50 بلدا مبادرات قطرية بحلول نهاية عام 2023.

30 - وأشار في الختام إلى أن التقرير يشدد على أهمية التشجيع على تعزيز التعاون الدولي والوطني، بما في ذلك التعاون بين أصحاب المصلحة في مجالي التعليم والبيئة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في تمكين المعلمين وتدريبهم على التعامل مع مسألة الاستدامة. وينبغي تعزيز مشاركة الشباب وتسريعها، كما ينبغي تسخير الشراكات لتعزيز التدابير المتخذة في مجال التعليم لمواجهة التحديات التي تعترض سبيل تحقيق الاستدامة. فالتعليم الجيد هو أهم استثمار يمكن أن يقوم به أي بلد من أجل مستقبله وشعبه.

31 - **السيدة مين** (رئيسة قسم رصد أهداف التنمية المستدامة في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت الطبعة الخاصة من تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: نحو تنفيذ خطة إنقاذ للناس والكوكب (A/78/80-E/2023/64)، فقالت إن كثيرا من التقدم المبكر المحرز لتحقيق الأهداف يتسم بالهشاشة، وأن معظمه لا يزال بطيئا للغاية. وفي منتصف فترة التنفيذ، تبين من تقييم ما يقرب من 140 هدفا أن 15 في المائة منها فقط في المسار الصحيح إلى التحقق بحلول عام 2030، وأكثر من 50 في المائة منها بعيدة عن المسار الصحيح، ولم تسجل حوالي 30 في المائة أي تحرك أو تراجعت إلى ما دون خط الأساس لعام 2015.

32 - وأشارت إلى أنه، استنادا إلى الاتجاهات الحالية، ستستمر تحديات مثل الفقر وانعدام المساواة بين الجنسين والأمية في الفترة التي تسبق عام 2030. وعلى نفس المنوال، سيستمر تصاعد الحرب على الطبيعة في إبراز قِصر نظر البشرية بشكل عام. واستدركت قائلة إنه لا يزال من الممكن تحقيق الأهداف، من خلال خطة طموحة لإنقاذ للناس والكوكب. ويوجز التقرير سلسلة من الإجراءات العاجلة لإعادة الأهداف إلى مسارها الصحيح. وينبغي لرؤساء الدول والحكومات أن يجددوا الالتزام بسبع سنوات من الإجراءات المعجلة والمتواصلة والتحويلية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي للحكومات أن تضع سياسات وإجراءات ملموسة ومتكاملة ومحددة الأهداف حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وينبغي لها أيضا أن تعزز القدرات الوطنية ودون الوطنية وآليات المساءلة والمؤسسات العامة، لتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

33 - وأضافت قائلة إن على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وتعبئة الموارد والاستثمارات التي تحتاج إليها البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وينبغي للدول الأعضاء أن تساعد على تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبناء قدرات النظام المتعدد الأطراف، من أجل التصدي للتحديات الناشئة ومعالجة الثغرات ومواطن الضعف في الهيكل الدولي. وبالتصميم والتضامن والقدرة على الصمود وروح القيادة، يمكن التغلب على أسوأ المصاعب. وذكرت أن التقرير يتضمن أفكارا عملية يمكن أن توحد المجتمع العالمي في دعم الأهداف وأن تمهد الطريق لمستقبل أفضل.

34 - **السيد الحمال** (المستشار الإقليمي لمنطقة المشرق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): عرض تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/78/280)، فقال إن الأضرار التي لحقت بلبنان قُدرت في البداية بأكثر من 856 مليون دولار. وفي غياب نتائج علمية جديدة وبيانات جديدة مجدية من الناحية العلمية، لن يتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من إجراء مزيد من الدراسات البيئية، سواء لتقييم العمليات السابقة أو الراهنة أو لتحديد تكاليف التدهور البيئي. ولم تستجب حكومة إسرائيل للطلبات الموجهة إليها لتحمل المسؤولية وتعويض حكومتي الجمهورية العربية السورية ولبنان على وجه السرعة، مما يثير قلقا بالغا. وأعرب عن تقديره الكبير للجهود التي تبذلها حكومة لبنان والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للشروع في عمليات تنظيف

الشـــواطئ الملوثة وتأهيلها. بيد أنه لم يقدَّم مزيد من الدعم لأعمال الإنعاش والتأهيل منذ عام 2017.

35 - ومضـى يقول إن الأمين العام حث الدول الأعضـاء ومجتمع المانحين الدوليين على تقديم تبرعات مالية للصـندوق الاستئماني عقب موافقة صـندوق إنعاش لبنان على اسـتضـافة الصـندوق الاسـتئماني لمعالجة أضـرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط. ولم تقدم أي مسـاهمات من هذا القبيل حتى الآن. وتسـبب الانسـكاب النفطي في عام 2021 في أضـــرار بيئية واســـعة النطاق للســـاحل اللبناني، مما زاد من تعريض الحياة البحرية والتنوع البيولوجي وســـبل العيش للخطر. وأثنى الأمين العام على الجهود الجارية التي تبذلها حكومة لبنان لمعالجة آثار الانسـكابات النفطية، ولكنه لا يزال يشـعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتعويض الذي ستقدمه حكومة إسرائيل للبلدان المتضررة. وحث الدول الأعضـــاء والمنظمات الدولية والمؤســـسـات المالية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تكثيف دعمها للبنان في هذه المســـألة، وبخاصـــة فيما يتعلق بأنشـــطة الإنعاش والتأهيل المضطلع بها على الساحل اللبناني.

36 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى المشـاركة في مناقشـة عامة بشـأن البند قيد النظر.

37 - **السيد تيليز ألونسو** (كوبا): تحدث باسم مجموعة الـــ 77 والصـين، فقال إن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المسـتدامة الذي عقد مؤخرا يصـــادف اســـتعراض منتصـــف المدة لخطة عام 2030. ولا تزال البلدان المتقدمة النمو تواجه تحديات متعددة ونظاما اقتصـــاديا مجحفا يديم أوجه عدم المســـاواة والفقر. وتصـــور تقارير الأمين العام واقعا كئيبا، حيث إن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030 ولن يحقق أكثر من نصف الأهداف المتفق عليها.

38 - ومضـى يقول إن هناك حاجة إلى تعزيز الهياكل والسـياسـات العالمية الرامية إلى إنهاء الإجحاف وعدم المســـاواة فيما بين الدول وداخلها، وتمكين جميع البلدان النامية من تحقيق الأهداف. وقد دعت تلك البلدان إلى إصـــلاح الهيكل المالي الدولي، تمشـــيا مع الأهداف. وينبغي أن ينطوي هذا الإصـــلاح على الإدارة المســـتدامة للديون الســـيادية، وزيادة التمويل الميسّـــر من المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وإصـــدار حقوق ســـحب خاصـــة إضـــافية، وخفض تكاليف الاقتراض بالنســـبة للبلدان النامية، وزيادة التمويل المناخي. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل دعم دور الجمعية العامة في إصلاح الحكم العالمي، بغية ضمان الاستماع إلى صوت كل دولة وأخذه في الاعتبار على النحو الواجب. وفي هذا الصـدد، تدعو المجموعة المجتمع الدولي إلى متـابعـة ودعم حزمـة الحوافز التي اقترحهـا الأمين العـام لتحقيق الأهداف. وتدعو المجموعة أيضـــا البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بتزويد البلدان النامية بالمسـاعدة الإنمائية الرسـمية ووسـائل تنفيذ خطة عام 2030.

39 - وأردف قائلا إن المجموعة تؤيد المبادئ الواردة في إعلان ريو بشـأن البيئة والتنمية، ولا سـيما المبادئ المتعلقة بالإنصـاف والمسـؤوليات المشـتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها، التي ينبغي أن تسـترشـد بها جميع المناقشات بشأن التنمية المستدامة. وينبغي ألا تؤدي الإشارات إلى هذه المبادئ إلى نزاعات داخل اللجنة. وتعترف المجموعة بأوجه التقدم المحرز في المجال البيئي، وترحب بالقرار التاريخي بإنشاء صندوق الخســـائر والأضـــرار، وتدعو إلى تشـــغيله بالكامل بحلول الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية.

40 - وتابع يقول إن الدول الجزرية الصـــغيرة النامية ما زالت من الفئات الخاصـة بالنظر إلى مواطن ضـعفها الفريدة والمميّزة. وبناء على ذلك، تقر المجموعة بالروابط الوثيقة بين خطة عام 2030 ومســـار ســـاموا. وهي تتطلع إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصـغيرة النامية، الذي سـيشـكل علامة على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مســـار ســـاموا، ويرســـي الأســـاس لإجراء مزيد من المناقشات بشأن تحسين الدعم المقدم إلى تلك البلدان.

41 - واستطرد قائلا إن المجموعة تسلم بالدور الرئيسي الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا والابتكار في جهود التنمية المسـتدامة، ولا سـيما من حيث التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصـــدد، فإن مؤتمر القمـة الأخير المعني بـالعلم والتكنولوجيـا والابتكـار، الـذي عقـدتـه المجموعة في هافانا، كوبا، والإعلان الذي أعقبه، قد أطلقا نداء عاجلا للشـــروع في مســـار تعزيز القدرات، من خلال العلم، من أجل تحقيق الأهداف. وينبغي تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ خطة عام 2030 من خلال عمليات نقل ملموسـة للتكنولوجيا وبناء القدرات، فضـــلا عن التعاون بين الشـــمال والجنوب، من أجل تعزيز التصـــنيع والاستثمار في بنية تحتية جيدة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود.

42 - وأعقب ذلك بقوله إنه ينبغي القضـــاء على النزعة الانفرادية والحمائية، بما في ذلك الحماية التجارية الانفرادية والقيود التي تتنافى

مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وتشكل التدابير القسرية الانفرادية انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعوق بشكل خطير الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة من أجل تحقيق الأهداف. وختم كلامه قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، مواصلة الرفض القاطع لفرض هذه التدابير، والسعي إلى رفعها دون شروط.

43 - **السيدة أديكاري** (نيبال): تكلمت باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقالت إن الأزمات العالمية المتعددة المترابطة تؤثر على أساليب الحياة وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. وتخرج الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن المسار الصحيح إلى حد كبير، حيث تخلف أكثر من نصف العالم عن الركب. وبشكل عام، فإن العديد من أهداف وغايات خطة عام 2030 تشير صراحة إلى أقل البلدان نموا، وبالتالي تعترف بأهمية التصدي لتحدياتها الإنمائية. ومع ذلك، أحرزت أقل البلدان نموا تقدما بشأن نسبة 28 في المائة فقط من الأهداف في منتصف فترة التنفيذ، وكانت بعيدة عن تحقيق الأهداف المحددة في عام 2015. ويقل التقدم الذي أحرزته هذه البلدان عن المتوسط في مجالات تتراوح بين القضاء على الجوع وإيجاد فرص العمل اللائق وإقامة المؤسسات القوية وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

44 - ومضت تقول إن أقل البلدان نموا تحتاج، في سياق التفاوتات العالمية الآخذة في الاتساع، إلى مزيد من الدعم المالي والتقني لمواصلة جهودها الإنمائية والتعجيل بها. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان آخذة في الانخفاض. وعلاوة على ذلك، لم يتحقق هدف مضاعفة حصتها من الصادرات في التجارة العالمية بين عامي 2011 و 2020، وظلت هذه الحصة ثابتة عند نسبة 1,05 في المائة على مدى السنوات الثلاث السابقة. وقد تعرضت الاستثمارات في البنية التحتية والطاقات المتجددة والمياه والصرف الصحي والأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم لضربة كبيرة خلال جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، ارتفع عبء الديون الخارجية لأقل البلدان نموا من 41 في المائة في عام 2011 إلى 54 في المائة في عام 2022، مما دفع حكوماتها إلى تقليص الحيز المالي اللازم للاستثمار في الأهداف وإنفاق حصة متزايدة من الإيرادات على خدمة الديون. ولا تزال معالجة حالة المديونية الحرجة لأقل البلدان نموا وتقديم حلول منسقة ومناسبة في الوقت المناسب من الأولويات الملحة.

45 - وأردفت قائلة إن أقل البلدان نموا كانت تواجه فجوات تمويلية حادة حتى قبل بدء جائحة كوفيد-19. وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على مصادر التمويل الخارجية، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الخاص. ويشكل اعتماد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا معلما بارزا في التزام المجتمع الدولي والدعم الذي يقدمه، ومن الأهمية بمكان زيادة التمويل الميسور التكلفة، من أجل تنفيذه على النحو السليم. وتحث المجموعة جميع البلدان والمؤسسات المالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم الحوافز على تحقيق الأهداف بما لا يقل عن 500 بليون دولار سنويا، مع تخصيص اعتماد خاص لأقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما بهدف تقديم نسبة 0,2 من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا.

46 - وأعربت عن ترحيب المجموعة بدعوة الأمين العام إلى إجراء تحول جذري في الهيكل المالي العالمي. وتحتاج المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى تعزيز نوافذ تمويل محددة لأقل البلدان نموا، لكي تتناسب على نحو أفضل مع احتياجات هذه البلدان وقدراتها. وينبغي تصحيح أوجه عدم المساواة في إصدار حقوق السحب الخاصة من أجل تخصيص نسبة مئوية أعلى لأقل البلدان نموا. وبما أن الصناعات العالية التقنية عادة ما تكون أكثر مرونة، ينبغي تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا لصالح جميع البلدان. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى دعم معزز، بما في ذلك في شكل زيادة المعونة لصالح التجارة، من أجل بناء قدراتها الإنتاجية والاتصال بسلاسل الإنتاج والإمداد الإقليمية والعالمية.

47 - وأعربت عن ترحيب المجموعة بتجدد مشاركة المجتمع الدولي في دعم أقل البلدان نموا على طريق الخروج من هذه الفئة. ولا تزال أقل البلدان نموا ملتزمة بالقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، تمشيا مع مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب. وختمت كلامها قائلة إنه ينبغي أن تستكمل جهودها بتدابير دعم كافية من الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية.

48 - **السيد والاس** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن قادة الجماعة دعوا في مؤتمر القمة الأخير المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى زيادة التزام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بالإسراع بتنفيذ الأهداف. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة والدول النامية الساحلية المنخفضة التي تعاني من أوجه ضعف وتحديات

متأصلة، يرتبط التعافي المستدام ارتباطا جوهريا بتحسين فرص الحصول على تمويل التنمية بشكل كاف وموثوق به وميسور التكلفة. ويعد اعتماد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد كمقياس يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي أمرا أساسيا لإتاحة المنح والتمويل بشروط ميسرة، كما أن مبادرة بريدجتاون وحزمة الحوافز التي يقدمها الأمين العام توفران خريطة طريق لإصلاح الهيكل المالي الدولي.

49 - ومضى يقول إن الجماعة الكاريبية تشارك مشاركة كاملة في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي ستعتمد فيه خطة لاحقة لمسار ساموا تتناول تمويل المناخ، والتحول الرقمي، والمنظومة الغذائية، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة المحيطات، ضمن مسائل أخرى.

50 - وأردف قائلا إن الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية مسألة بقاء بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي. ويجب أن يقوم مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتفعيل صندوق الخسائر والأضرار في دورته الثامنة والعشرين، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة لتنفيذ المواعيد النهائية الصفرية الصافية لانتقال الطاقة والوفاء بالتعهدات المناخية، بما في ذلك توفير 100 بليون دولار سنويا لتمويل المناخ. والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بوصفها تتولى الوصاية على ثراء تنوعها البيولوجي البري والبحري، ملتزمة تماما بتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي.

51 - وتابع يقول إن المنطقة تعترف، باعتمادها على السياحة، بضعف هذه الصناعة أمام الصدمات الخارجية، وهي ملتزمة بضمان أن يكون القطاع مساهما مرنا ومستداما في تحقيق الرخاء والأهداف. وينبغي تكثيف الدعوة وفقا لذلك قبل الاحتفال باليوم العالمي للسياحة القادرة على الصمود في شباط/فبراير 2024.

52 - **السيدة لورا - سانتوس** (الفلبين): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن رؤية جماعة الرابطة لعام 2025 وخطة عام 2030 تقدمان نهجا تكميليا لتحقيق تنمية مستدامة جامعة محورها الإنسان، ومتجذرة في تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

53 - ومضت تقول إن اتفاق الرابطة لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ يعد بمثابة العمود الفقري لسياسة المنطقة في الاستجابة للكوارث الطبيعية، التي تسببت في وفيات كبيرة وخسائر اقتصادية هائلة في جنوب شرق آسيا، في إطار نهج الرابطة برمتها للاستجابة للكوارث، الذي يشمل أيضا تقديم الدعم لمركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع للرابطة. وعلاوة على ذلك، أيدت الرابطة، في معالجتها لتغير المناخ، مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها الواردة في اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويجب أن تتعاون في تبادل أفضل الممارسات والخبرات والمعارف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وهناك حاجة إلى استراتيجية إقليمية منسقة للاستجابة لتغير المناخ، وسيعزز إنشاء مركز الرابطة المعني بتغير المناخ في بروني دار السلام التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال تغير المناخ، وسيجعل جنوب شرق آسيا منطقة قادرة على التكيف مع المناخ وخفيضة الكربون.

54 - وأردفت قائلة إنه ينبغي زيادة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات البيئية عن طريق وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره، ومنع الخسائر والأضرار، وتعزيز تدابير التخفيف والتكيف، وضمان الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد المائية، وتعزيز التنمية المستدامة. وتقوم الرابطة بوضع خطط لإدارة الأنواع الغازية والعمل المجتمعي، وتشجع الحلول القائمة على الطبيعة ونهج النظام الإيكولوجي للتقليل إلى أدنى حد من العواقب المدمرة لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، تمشيا مع جهود التعافي بعد الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد مركز الرابطة للتنوع البيولوجي الدول الأعضاء في تعميم التنوع البيولوجي في قطاعات التنمية، وتعزيز القدرة على الصمود ضد الأمراض الحيوانية المصدر، وتنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ضمن أمور أخرى. واعترافا بالحاجة إلى إقامة توازن بين النمو الاقتصادي من ناحية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة من ناحية أخرى، اعتمد مجلس الجماعة الاقتصادية التابع للرابطة خطة تنفيذ لإطار الرابطة للاقتصاد الدائري، من أجل استكمال العمل المناخي للدول الأعضاء وجهود خفض انبعاثات الكربون.

55 - **السيد أيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تحدث باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إنه على الرغم من انتهاء جائحة كوفيد-19 رسميا، إلا أن عواقبها لا تزال محسوسة، لا سيما في بلدان الجنوب، حيث تم عكس مسار الكثير من التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030. وتؤدي سياسات وممارسات القوى الاستعمارية السابقة، بما في ذلك من خلال التحالفات العسكرية، فضلا عن التحديات العديدة الأخرى التي تؤثر على التنمية المستدامة،

إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة أصلا، وتغذي حالة عدم اليقين، وتؤثر على أسواق المنتجات الأساسية، ولا سيما الأغذية والطاقة، لصالح الشركات عبر الوطنية في كثير من الأحيان. ولذلك يلزم بذل مزيد من الجهود في إطار عقد العمل والتنفيذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة لتعزيز تمويل التنمية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونقل التكنولوجيا، وتدابير تخفيف عبء الديون.

56 - ومضى يقول إن إبرام صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية، الذي تعتبره المجموعة حقا من حقوق الإنسان العالمية غير القابلة للتجزئة وغير القابلة للتصرف، سيساعد على جعله أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تعزيز التعاون والتضامن الدوليين والوفاء بالالتزامات، لا سيما فيما يتعلق بالطبيعة والحاجة إلى أن تصبح النظم الحالية للاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة. وبما أن تغير المناخ يهدد البشرية جمعاء، ولا سيما أكثرها ضعفا، كما يتضح من الكوارث الأخيرة، فليس هناك بديل سوى تغيير المسار وتحويل الوعود والإعلانات إلى أفعال. ويجب اتخاذ تدابير للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بوعودها على أساس أفضل العلوم المتاحة ومبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها في ضوء الظروف الوطنية المختلفة. وعلاوة على ذلك، يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تعبئ الموارد للبلدان النامية بطرق غير سياسية وغير تمييزية للنهوض بجهود التخفيف والتكيف.

57 - وأردف قائلا إن المجموعة تعتقد أن الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة يتضمن أحكاما هامة من شأنها أن تنهض بالقضايا المشتركة لبلدان الجنوب، ولا سيما إصلاح الهيكل المالي الدولي وتوفير التمويل من أجل التنمية من قبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يغفل الإعلان السياسي عنصرا حاسما يؤثر على الحياة اليومية لأكثر من ثلث البشرية، وهو التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على أكثر من 30 بلدا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يعيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الكاملة ويقوض الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030.

58 - **السيدة موتسومي** (بوتسوانا): تكلمت باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقالت إن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا للعقد 2014-2024 لصالح البلدان النامية غير الساحلية لم يكن متسقا، وإن 32 بلدا لا تزال مهمشة من التجارة العالمية. وهي تواجه أوجه قصور أساسية في نهج الاستدامة، بما في ذلك ضعفها وهشاشتها في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. ووفقا للتقديرات الأخيرة، كان من الممكن أن تكون الصادرات والتنمية البشرية في هذه البلدان أعلى بمقدار الخمس تقريبا لو لم تكن غير ساحلية. وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تزال مستويات الفقر، على الرغم من انخفاضها، أعلى من المتوسط العالمي. وارتفع انعدام الأمن الغذائي من 43,4 في المائة في عام 2015 إلى 57,9 في المائة في عام 2022، ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. وعلى الرغم من ارتفاع دليل التنمية البشرية من 0,587 إلى 0,605 بين عامي 2014 و 2019، فقد انخفض مرة أخرى إلى 0,597 نتيجة لجائحة كوفيد-19.

59 - وعلى الرغم من أن التجارة محرك حاسم للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، يتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تتغلب على التحديات المتعلقة بالتكامل السلس في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وشبكات الاستثمار من أجل تحقيق فوائدها. ويشكل ارتفاع تكاليف النقل أيضا عقبة رئيسية أمام التجارة، لأنه يجعل السلع غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وتواجه البلدان النامية غير الساحلية تقلبات في أسعار السلع الأولية، مما قد يؤدي إلى حصائل تصدير متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، فإن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، مثل التصحر والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي وذوبان الأنهار الجليدية والفيضانات، لها أثر كبير على البلدان النامية غير الساحلية، التي يعتمد الكثير منها على الموارد الطبيعية والزراعة. ولذلك يجب زيادة القدرة على الصمود لحماية جهود التنمية في المستقبل.

60 - وختمت كلامها قائلة إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية يتيح فرصة لاعتماد برنامج تحول يعكس التزام المجتمع الدولي بتحقيق التنمية المستدامة، عن طريق إعادة تشكيل مسار التنمية في البلدان النامية غير الساحلية بروح من التضامن والشراكة.

61 - **السيد لوتاسي** (ساموا): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992 أعلن أن الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة للتنمية المستدامة، ومع ذلك فهي الآن، بعد ثلاثة عقود وثلاثة برامج عمل، في

حالة أكثر خطورة بسبب فشل المجتمع الدولي في معالجة القضايا الأساسية مثل تغير المناخ والديون والحصول على التمويل وإدارة المحيطات وحفظها. ويجب أن يمهد برنامج عمل جديد مدته 10 سنوات يعتمد في عام 2024 الطريق نحو ازدهار مرن للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع اتباع نهج جريئة ومبتكرة للتحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

62 - ومضى يقول إن الأزمات والصدمات الخارجية الأخيرة قضت على الأسس الاقتصادية والاجتماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الرغم من نشأتها خارج حدودها. كما إنها هددت سبل عيش الناس، وزادت من حدة أوجه الضعف المتأصلة، وعرضت للخطر القدرة على تحقيق التنمية المستدامة. ومثل هذا الواقع القاتم لا يبشر بالخير بالنسبة للمستقبل، ما لم يحدث تغيير في المسار. وقد أثر تغير المناخ على جميع البلدان، وإن كان بطرق مختلفة، ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب تجاوز متوسط درجات الحرارة العالمية البالغة 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وينبغي أن تمثل الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تحولا عن العمل كالمعتاد، وأن ترسي أساسا جديدا للتعاون الدولي بشأن العمل المناخي، بما في ذلك تشغيل صندوق الخسائر والأضرار والترتيبات الأخرى التي تدعم خروج البلدان الضعيفة من محنتها. وهناك حاجة أيضا إلى تحول جذري بعيدا عن الوقود الأحفوري، مع انتقالات عادلة نحو الطاقة المتجددة، والتي ستتم مراجعتها في تقييم عالمي للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في عام 2024.

63 - وأردف قائلا إن تغير المناخ أبرز الحاجة إلى معالجة الثغرات التي كشف عنها استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ويجب إدارة البيئة والموارد الطبيعية واستخدامها وحفظها وحمايتها بطرق تأخذ في الاعتبار تأثيرها على المجتمعات. وختم كلامه قائلا إنه يمكن للمجتمع الدولي، بالعمل معا، إجراء التغييرات اللازمة لتحقيق أهداف خطة عام 2030.

64 - **السيدة ماكيافيلو** (بيرو): تحدثت بالنيابة عن الرئيسين المشاركين لمجموعة الأصدقاء للحد من مخاطر الكوارث، فقالت إن الدورة الحالية، التي تشكل نقطة منتصف المدة لكل من خطة عام 2030 وإطار سنداي، تتيح فرصة لتسريع إجراءات التنمية المستدامة من خلال تضمين نهج قائم على المخاطر وبناء القدرة على الصمود في جهود التنفيذ، على النحو المنصوص عليه في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي. ويجب ألا تشمل إدارة المخاطر الأخطار الطبيعية فحسب، بل الأخطار والصدمات البيولوجية والتكنولوجية والبيئية والاقتصادية أيضا. ومن الأهمية بمكان تعميم الحد من أخطار الكوارث في جميع جهود التنمية المستدامة والتكيف مع المناخ والجهود الإنسانية، فضلا عن الاستثمارات العامة والخاصة، باستخدام منظور يراعي المنظور الجنساني، ويشمل مسائل الإعاقة، ويقوم على حقوق الإنسان. وسيمكن القيام بذلك الدول الأعضاء من تعزيز اتخاذ القرارات والاستثمار والتصرف على نحو واع بالمخاطر لإعادة البناء بشكل أفضل، وتعزيز القدرة على الصمود بطريقة تقلل من المخاطر الجديدة والقائمة، وتساعد على منع الأزمات في المستقبل. وفي هذا الصدد، يرحب الرئيسان المشاركان بوضع خطة عمل للمسائل الجنسانية لإطار سنداي.

65 - ومضت تقول إن ظروف ظاهرة النينيو المتنامية في المحيط الهادئ الاستوائي تثير قلقا بالغا، مما ينذر بارتفاع درجات الحرارة العالمية وأنماط الطقس والمناخ المدمرة التي يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى. ويمكن أن يؤدي ارتفاع درجات حرارة سطح البحر، وفترات الجفاف المطولة، وأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة، والانهيارات الأرضية، والعواصف الأكثر تواترا وشدة، إلى تعطيل الزراعة، وتفاقم ندرة المياه، وتشريد المجتمعات المحلية، وتهديد الأمن الغذائي. وتكتسي الاستعدادات أهمية في الحد من الآثار المترتبة على الصحة والنظم الإيكولوجية والاقتصادات وإنقاذ الأرواح وسبل العيش.

66 - وأردفت تقول إن تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث، وزيادة الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها، وتجنب مخاطر الاستثمارات، كما أشار الأمين العام في تقريره (A/78/267)، أمور أساسية للحد من المخاطر في النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفي المؤسسات المالية الدولية. ويجب أيضا تحديث الأطر القانونية والتنظيمية لتعزيز إدارة المخاطر. وتوجد عدة فرص لزيادة تعميم الحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على الصمود في العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك برامج العمل اللاحقة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، والأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة المستقبل ونتائجه، وميثاق المستقبل. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التعاون على جميع المستويات لفهم المخاطر التي يشكلها التحول السريع للنظم الاجتماعية والتكنولوجية والإيكولوجية، بما في ذلك التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي.

67 - **السيد لديب** (تونس): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن الاتحاد الأفريقي اعتمد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال النهوض بالزراعة والتنمية التي يقودها القطاع الزراعي. ويجب أن يتصف الاستثمار في الزراعة بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية وأن يعود بالفائدة على صغار المزارعين المحليين. كما أن القضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، والثغرات في الهياكل الأساسية والطاقة، والموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية، ومكاسب الإنتاجية، ضرورية أيضا للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مما سيزيد الدخل ويؤدي إلى تنمية أكثر شمولا للجميع.

68 - ومضى يقول إنه مع الحاجة إلى ما يقدر بنحو 3 تريليونات دولار لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في أفريقيا، يجب على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية إصلاح ممارساتها وترتيب أولوياتها، ومواءمة التمويل وتوسيع نطاقه، وتبسيط الوصول إلى التمويل المناخي. وتحتاج النماذج والأدوات التشغيلية للمصارف أيضا إلى أن تكون قادرة على معالجة حالة الطوارئ المناخية العالمية. ولدى أفريقيا، بمواردها الوفيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، إمكانات هائلة في مجال الطاقة المتجددة تتجاوز إلى حد كبير احتياجاتها الحالية من الطاقة: فالطاقة الشمسية وحدها يمكن أن تزود القارة بعشر تيراواطات من الكهرباء. وهناك حاجة إلى زيادة الاستثمار، بما في ذلك في مجالات الرقمنة والتكنولوجيات المبتكرة وأنظمة الطاقة العابرة للحدود، من أجل تحقيق الانتقال العادل إلى الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة.

69 - وأردف قائلا إن الصناعة محرك هام للتحول الاقتصادي والنمو، وإيجاد فرص العمل، والتنمية البشرية، وما من بلد حقق الرخاء أو الحياة الاجتماعية والاقتصادية الكريمة لمواطنيه بدون قطاع صناعي قوي. فالصناعة التحويلية والصناعة تحفزان ريادة الأعمال وتنمية المشاريع، والدينامية التكنولوجية والكفاءة في الإنتاجية، وهما أقوى حافزين على زيادة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

70 - وتابع يقول إن معالجة نقص الاستثمار في المياه والإصحاح تحتاج من البلدان توفير منافذ لمياه الشرب في المجتمعات الحضرية والريفية، وتحسين المرافق الصحية وضمان الإدارة المناسبة للنفايات. ومن شأن الاستثمار في البنية التحتية للمياه الصامدة للمناخ أن يضمن إمدادات مستدامة من المياه، ويعزز التكيف مع التقلبات الموسمية في تساقط الأمطار، ويبني القدرة على الصمود في مواجهة آثار المناخ. ويجب على الحكومات أن تعزز رصدها التقدم المحرز في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظافة الصحية والإصحاح، وتقييم هذا التقدم والإبلاغ عنه. وختم كلامه قائلا إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عنصر رئيسي آخر في الجهود الرامية إلى بناء مستقبل مزدهر ومستدام للقارة.

71 - **السيد عبد العال** (مصر): قال إن التحدي العالمي الأكبر هو القضاء على الفقر. وحتى في أعقاب جائحة كوفيد-19 وفي مواجهة الأزمة الجيوسياسية الراهنة، فإن بلده يمضي قدما في استراتيجية رؤية مصر 2030، ولا سيما مبادرة حياة كريمة لمكافحة الفقر، التي تستهدف أكثر من 60 مليون من سكان الريف بتكلفة 52 بليون دولار على مدى ثلاث سنوات.

72 - ومضى يقول إن مصر استضافت لتوها الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي توصلت إلى اتفاق تاريخي بشأن إنشاء صندوق للخسائر والأضرار، وأطلقت برامج لتدابير التخفيف والانتقال العادل، وشددت على الحاجة إلى تعبئة تمويل المناخ. وينبغي أن تمضي المناقشات المتعلقة بالمناخ قدما بصورة شاملة على جميع المسارات. وذكّر اللجنةَ بمبادرة زيادة التنسيق في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث التي قدمتها مصر عندما استضافت الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2018. وحددت مصر هدف الحصول على 42 في المائة من طاقتها من مصادر جديدة ومتجددة بحلول عام 2035. وختم كلامه قائلا إن بلده افتتح لتوه مجمع بنبان للطاقة الشمسية الضخم، وإنه يستثمر أيضا في تكنولوجيات جديدة مثل الهيدروجين الأخضر.

73 - **السيد الكواري** (قطر) قال إن بلده يعتز بالمشاركة في تيسير المشاورات - إلى جانب أيرلندا - بشأن الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يأمل أن يكون وثيقة لاتخاذ إجراءات تحويلية. وتواصل قطر تنفيذ خطة عام 2030 على المستوى الوطني. وتتضمن خطتها الطموحة لرؤية قطر 2030 عددا من المبادرات المتعلقة بتغير المناخ، وتجعل الحق في التعليم أولوية. وقادت قطر جهود اعتماد قرار الجمعية العامة 275/74، الذي حدد يوم 9 أيلول/سبتمبر يوما دوليا لحماية التعليم من الهجمات.

74 - ومضى يقول إن قطر تقدم مساعدات إنمائية وإنسانية في جميع أنحاء العالم، وتؤدي دورا نشطا في الوكالات المتعددة الأطراف للاستجابة للأزمات. ويأتي افتتاح بيت الأمم المتحدة في الدوحة

انعكاسا لالتزامها بالشراكات الدولية. وهي مستثمِر مؤسِّس لشبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي قدمت لها نحو 30 مليون دولار. وختم كلامه قائلا إن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا حدد التزامات طموحة تأمل قطر أن تسهم في تحقيق خطة عام 2030.

75 - **السيدة ريوس سيرنا** (كولومبيا): قالت إن أزمة التنمية المستدامة الراهنة تنبع من نموذج اقتصادي غير مستدام وغير عادل وغير متكافئ يحبذ تراكم رأس المال على الحياة نفسها، ويستند إلى الوقود الأحفوري وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ويؤدي إلى تدمير الطبيعة. والواقع أن آثار أزمة المناخ العالمية قد شعرت بها نيويورك مؤخرا في شكل دخان حرائق الغابات وموجات الحر غير الموسمية والفيضانات. ومع أن نافذة العمل المناخي تضيق، فالحلول ممكنة. ويمكن للتحول الجذري في النموذج الاقتصادي أن يتيح للبلدان النامية الوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 ومعالجة الأزمة الثلاثية التي يشهدها الكوكب. ومع إعاقة الديون المفرطة وتكلفة رأس المال لتحقيق التنمية المستدامة، يمكن للأدوات المالية المبتكرة أن تزيد الاستثمار والتمويل العام، وتوفر السيولة وتحرر الحيز المالي، بما في ذلك من خلال مقايضة الديون بالمناخ والطبيعة.

76 - ومضت تقول إن هناك حاجة أيضا إلى قيادة والتزام أكثر قوة لأن الأمر لا يقتصر على الافتقار إلى الموارد، بل الإرادة السياسية أيضا. ودعا الملايين من الناس، بمن فيهم المهمشون، إلى التغيير. وحكومة كولومبيا قدوة يحتذى بها حيث تتخذ إجراءات عاجلة لتحقيق التنمية المستدامة، وستطلب من الذين أسهموا أكثر من غيرهم في أزمة التنمية أن يتصرفوا وفقا لمسؤولياتهم التاريخية. وسيعطي البلد الأولوية للعمل بشأن تدابير التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ والخسائر والأضرار، استنادا إلى العلم ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل منها، ويدعو إلى التخلي عن جميع أنواع الوقود الأحفوري، ومسار منخفض الانبعاثات وقادر على التكيف مع المناخ، وانتقال عادل وشامل في مجال الطاقة. وترحب كولومبيا بالاتفاق المُبرم مؤخرا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، وتدعو إلى تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وتعبئة موارد كبيرة لهذا الغرض.

77 - وأردفت قائلة إنه ينبغي إدراج الوقاية من المخاطر في جميع القرارات السياسية والتخطيطية لزيادة القدرة على الصمود والتأهب، بما في ذلك ما يتعلق بظروف ظاهرة النينيو الحالية غير المسبوقة والصدمات المستقبلية. وختمت كلامها قائلة إن كولومبيا ستكفل إدراج التركيز على حقوق الإنسان والعدالة والمناخ ونوع الجنس في جميع مناقشات اللجنة.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.